(الأمناء) تنفرد بنشر نصوص الائتلاف الوطني الجنوبي بالقاهرة (الحلقة الثانية)..

يعتبر الائتلاف بناء دولة اتحادية جديدة يتطلب الاعتراف بتضحيات الجنوبيين

يرى الائتلاف أن العملية السياسية تظل حصرية بين الشرعية والحوثيين

"الأمناء" تقرير خاص:

تواصل "الأمناء" نشر الملفات التي تتضمن الرؤية السياسية والحقوقية للائتلاف الوطني الجنوبي الذي يقام في القاهرة المصرية.

وبعد أن استعرضنا في العدد الماضي المرجعيات التي يعتبرها الائتلاف مرجعيات وطنية لا تراجع عنها، وما هي الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ومن أهمها مشروع الدولة الاتحادية من ستة أقاليم، بالإضافة إلى التزام الائتلاف بالمرجعيات الثلاث، نستعرض اليوم باقي نصوص هذا الائتلاف، وتاليًا نستعرض أهمها:

الرؤية الحقوقية للائتلاف

إن المظالم التي تعرض لها الجنوب طوال الفترة السابقة، والتي أدت إلى خروج الملايين من أبنائه إلى الساحات، من أجل المطالبة باستعادة حقها في الحياة الكريمة، التي تكفلها كافة التشريعات السماوية والقانونية، وكذا المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق يستند الائتلاف الوطني الجنوبي في رؤيته الحقوقية إلى القرارات الأممية الصادرة من مجلس الأمن، والمتعلقة بالقضية الجنوبية، ووثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني بشكل عام، ووثيقة الضمانات الخاصة بالقضية الجنوبية، وقرارات فريقي العدالة الانتقالية والحقوق والحريات بشكل خاص، وكذا القرارات الرئاسية الصادرة من رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي فيما يتعلق بالنقاط العشرين المحددة لمعالجة الجانب الحقوقي للمظالم بالجنوب التي تسببت بها حرب 1994م.

ونحن في الائتلاف نؤكد موقفنا المطالب باستكمال الإجراءات المقرة بالفقرة أعلاه، المتضمنة إعادة الحقوق إلى أصحابها، وإقرار المعالجات اللازمة من اجل ذلك، ووضع مصفوفة زمنية لتنفيذ ما لم يتم تنفيذه حتى الآن من معالجات للقضايا الحقوقية فقط من الحرب الغاشمة في 94 م، بل وتم إعادة لأبناء الجنوب، الذي لم يعان استنساخها بشكل أكثر ظلما فيَ حرب 2015م، التي شنتها الميليشيات الانقلابية، على أن تبدأ هذه المعالجات في أسرع وقت.

إن بناء دولة اتحادية جديدة يتطلب التقدير والاعتراف بتضحيات أبناء الجنوب خلال فترة نضالهم التي لم تتوقف حتى الآن، وكذا الاعتراف الكامل بالأخطاء المؤلمة والمظالم التي ارتكبت في الجنوب، لذلك يتعين على الحكومة معالجة هذه المظالم، بما فيها التطبيق الكامل للنقاط العشرين الصادر بها قرار رئاسي من رئيس الجمهورية في يوليو 2013م، وتوجيه الحكومة للبدء الفوري بتنفيذها.

إن الائتلاف الوطني الجنوبي سوف يسعى مع كافة أبناء الجنوب للمطالبة بشكل عاجل بتنفيذ كل ما ورد في وثائق مؤتمر الحوار الوطني وما تضمنته القرارات الرئاسية فيما يخص معالجة المظالم في الجنوب سواء النقاط الإحدى عشر أو النقاط العشرين، كما سيعمل الائتلاف للتمهيد لاستكمال الدولة الاتحادية التي تضمن حقوق أبناء الجنوب وتضمن لهم العيش الكريم وتضعهم على أول طريق تحديد مكانتهم السياسية، وهذا ما يستوجب توفير التمويل لالتزامات جبر الضرر، بما فيها إعادة الملكيات المصادرة واستعادة الملكيات المنهوبة وتعويض المتضررين، وضمان تنفيذ ذلك بشكل كامل وفق مبادئ العدالة الانتقالية ومن دون تمييز، من أجل التأسيس لمستقبل يتجاوز جميع مظالم الماضي ويحقق المصالحة الوطنية.

إن الائتلاف يرى ضرورة إعادة عمل اللجان القضائية التي شكلها رئيس الجمهورية بالقرار الجمهوري رقم (2) لعام 2013م بشكل عاجل، لمعالجة حقوق أبناء الجنوب التي انتهكت خلال الفترات السابقة.

إن المواطن في الجنوب وخلال هذه الفترة يعاني بشكل كبير من تدهور الخدمات العامة في كافة المجالات ولذا فإن على الحكومة وكافة مؤسساتها أن تقوم بواجباتها في إيجاد حلول عملية لها بما ينعكس بشكل إيجابي على توفير حياة كريمة للمواطن.

إن الحقوق العادلة التي طالب بها أبناء الجنوب طوال فترة نضاله، هي المنطلق الحقيقي الذي سيعمل الائتلاف الوطني الجنوبي على سرعة معالجتها.

رؤية الائتلاف للحوار السياسي

كانت العملية السياسية في اليمن تسير بشكل سلمي نحو استكمال المرحلة الانتقالية وفق المرجعيات الثلاث المتفق عليها بين اليمنيين (المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني والقرارات الدولية ذات الصلة)، لكن الميليشيات الحوثية وحلفاءها قاموا بالانقلاب على الشرعية وإسقاط مؤسسات الدولة وإدخال البلاد في حالة نزاع مسلح وحرب مدمرة، وبالتالي فإن العودة إلى العملية السياسية السلمية يجب أن يبدأ أولاً بمرحلة إنهاء الحرب واستعادة مؤسسات الدولة، وصولا إلى استئناف العملية السياسية من حيث توقفت واستكمال ما تبقى من مهام المرحلة الانتقالية وعلى وجه التحديد (الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية والنيابية وبناء مؤسسات الدولة الاتحادية)، وانطلاقا من هذه الحقيقة الواقعية فإن الائتلاف الوطني الجنوبي يبني رؤيته للحوار السياسي ملتزما بالأسس التالية:

■ يسعى الائتلاف للمطالبة بتنفيذ ما ورد في وثائق مؤتمر الحوار

أولا: الفصل بين مرحلتي السلام والانتقال السياسي:

تقوم رؤية الائتلاف الوطني الجنوبي على مبدأ التفريق بين مرحلتين من الحوار والتفاوض هما:

1 -المرحلة الأولى: مرحلة التشاور والتفاوض لأجل إنهاء الحرب ونزع السلاح واستعادة الدولة وتحقيق السلام، ويرى الائتلاف ان هذه المرحلة يجب أن تظل حصرية بين الطرفين الذين حددهما القرار الدولي 2216 ،وهما: (الحكومة الشرعية والمليشيات المتمردة).

2 -المرحلة الثانية: مرحلة استئناف العملية السياسية واستكمال المرحلة الانتقالية وما تتضمنه من قضايا الترتيبات السياسية وحلول وضمانات القضية الجنوبية والاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية والبرلمانية وبناء مؤسسات الدولة لمبدأ الشراكة والتوافق، وأن تكون محكومة الاتحادية، وهذه المرحلة يجب أن تشمل كافة القوى السياسية دون استثناء تحقيقا بالمرجعيات الثلاث المتفق عليها إضافة إلى بنود اتفاق السلام الذي يفترض حينها أن يكون قد صار ساري المفعول.

ثانيا: الالتزام بالمرجعيات:

الحوار الناجح هو الحوار الذي يستند إلى مرجعيات وأسس واضحة تلتزم بها الاطراف قبل الدخول في تفاصيله، ونحن في الائتلاف الوطني الجنوبي نرى أن المرجعيات الثلاث التي اتفق عليها اليمنيون في مؤتمر الحوار الوطني الشامل ودعمتها القرارات الدولية، إضافة الى مقررات اتفاق السلام المرتقب، هي مرجعيات كافية لتشكيل الإطار العام لأي حوار سياسي قادم سواء كان ذلك الحوار على المستوى الوطني اليمني أو على مستوى الجنوب، وتلك المرجعيات هي:

1 -المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

2 -وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

3 -القرارات الدولية ذات الصلة.

4 -اتفاق السلام المفترض أن يوقع بين الحكومة الشرعية والقوى الانقلابية.

ثالثا: الحوار الجنوبي الجنوبي:

الجنوب متعدد سياسيا وجغرافيا واجتماعيا، وهذه حقيقة تاريخية وواقعية لا يمكن تجاوزها، وتعتبر مسألة شكل الدولة وحلول القضية الجنوبية من أكثر المسائل التي تعددت فيها الرؤى والمشاريع في الساحة الجنوبية، ولهذا يرى الائتلاف الوطني الجنوبي بأن المدخل الصحيح لإيجاد حوار جنوبي جنوبي مثمر يكون: بالبدء أولا بحصر المشاريع السياسية المطروحة في الساحة الجنوبية، وهي في الواقع لا تتجاور ثلاثة او أربعة مشاريع سياسية (الدولة الاتحادية متعددة الأقاليم، الفيدرالية من اقليمين، استعادة الدولة، الاستقلال..)، ثم تكون الخطوة التالية بفرز المكونات الحاملة لهذه المشاريع، وهذا سيجعل المكونات الجنوبية العدية على شكل كتل سياسية، وهذا بدون شك سيسهل كثيرا من الجهد والوقت على الجهات الراعية كما أنه سينحو بالحوار نحو حوار الرؤى والأفكار لا حوار الذات والأشخاص.

وتنفيذا لهذا التصور ستكون استراتيجية الائتلاف للحوار الجنوبي قائمة على الأسس التالية:

1 -وضوح الرؤية لدى مكونات وقواعد وجماهير الائتلاف، بأن الائتلاف الوطني الجنوبي يحمل مشروع لحل القضية الجنوبية ينطلق من مخرجات الحوار الوطني الشامل، ويحمل رؤية لشكل الدولة بتبني ما انتهت إليه لجنة تحديد الأقاليم المفوضة من مؤتمر الحوار الوطني برئاسة رئيس الجمهورية وهو: (مشروع الدولة الاتحادية من ستة أقاليم).

2 -احترام كافة الرؤى والمشاريع والمكونات الأخرى سواء المتفقة مع الائتلاف في مشروع الدولة الاتحادية أو تلك التي تختلف معه في الجوهر والتفاصيل، فالساحة الجنوبية تتسع لكافة المشاريع السياسية ما دامت تلتزم بالسلمية والديمقراطية.

3 -فتح الحوار مع المكونات الجنوبية على مستويين:

المستوى الأول: حوار مع القوى التي تلتقي مع الائتلاف في مشروع الدولة الاتحادية، لكنها تختلف معه في التفاصيل أو في البرامج التنفيذية أو في وسائل تحقيق الأهداف، والهدف المرجو من هذا الحوار هو: إيجاد إطار تنسيقي مشترك يعزز الاصطفاف الوطني الداعم للشرعية ولمشروع الدولة الاتحادية وييسر سبل الحوار مع المشاريع الجنوبية الأخرى.

المستوى الثاني: الحوار مع المكونات الجنوبية التي تحمل مشاريع مختلفة بعيدا عن مشروع الدولة الاتحادية والمرجعيات الوطنية (التحرير والاستقلال، فك الارتباط، الكونفدرالية..إلخ)، ويهدف الائتلاف من هذا النوع من الحوار إلى تعزيز التعددية السياسية، وترسيخ مبادئ الديمقراطية، وتجسيد قيم العمل السياسي السلمي، ونبذ ثقافة الإقصاء والعنف والإرهاب.